

٣٣٨
هذه الفوائد المتنازعة في صلاة
الجماعة للسويدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وقع سؤال عن مجازة
اذا صلى عليها أو لا شرخص لم يعمل وصلى فهل تكون الصلاة
فرضا أو فضلا فاجبت بانها فرض هذا هو النقول فسئلت
عن تحرير ذلك من حيث النظر فان ذلك مشكل فان الفرض
سقط بالصلاة الاولى فكيف توصف الثانية بانها فرض فوضعت
هذه الدراسة لتحرير ذلك **وسميتها** الفوائد المتنازعة في صلاة
الجماعة ونبدأ بذكر النقول في ذلك **قال** الراغب اذا اتممت
صلاة الجماعة في جماعة ثم حضر آخرون فلهم ان يصلوا عليها
افرادا او في جماعة اخرى وتكون صلواتهم فرضا في
حقهم كما انها فرض في حق الاولين بخلاف من صلها
مرة لا يستحب له اعادتها فان العاد يكون تطوعا وهذه الصلاة
لا تطوع فيها فان كان قد صلى مرة واعادها في جماعة لم يستحب
في الظهر الروايتين ولا فرق بين ان يكون حضور الآخرين قبل
الدين او بعده ولا يشترط ظهور الميت وخالف الامام ابو حنيفة
في الحالين اما قبل الدين فلا بد عنده لا يصل الميت **ترتيب** اما بعده

الرجس

عنده لا يصل على القبر الا اذا دفن ولم يصل عليه وساعد الامام ابو حنيفة
الامام مالك في الفضلين هذا كلام الراغب **قال** النوري في شرح
المهذب اذا صلى على جماعة او واحد ثم صلت عليه اخرى **فصل**
صلاة الجمع تقع فرضا **قال** صاحب التتمية تنوي الطائفة الثانية
بملاقتهم الفرض فان فصل غيرهم اسقط كشرح الفرض وبسط
امام الحرمين هذا بسطا حسنا فقال اذا صلى على الميت جمع يقع لكفا
بعضهم بالمذي ذهب اليه الامة ان صلاة كل واحد منهم يقع بصفة
اذ ليس بعضهم يولي بصفة القيام بالفرض من بعض فوجب الحكم بالقرينة
للجمع **وقال** ويحمل ان يقال هو كما يصل النوضي الماء الى راسه دفعة
وقد اختلفوا في ان الجمع فرض او الفرض يقع عليه الاسم فقط ولكن
قد يحيل الفطن فرقا ونقول مرتبة الفرضية فوق مرتبة السنة و
كل صلوة في الجمع الكثير ينبغي ان لا يحسم مرتبة الفرض وتقدم بما اريد
وهذا لطيف لا يقع مثله في السج **قال** ثم قال الامة اذا صلت طائفة ثالثة
كان كصلاتهم مع الاولين في جماعة واحدة هذا كلام امام الحرمين
واقتره في شرح المهذب **وقال** في شرح الهدى قبل ذلك ما دفعه اذا
حضر بعد الصلاة عليه انسان لم يكن صلى عيدا او جماعة صلوا عليه وكان
صلاتهم فرض كفاية بلا خلاف عندنا **وقال** الامام ابو حنيفة لا يصل
طائفة ثالثة لا تنقل بصلاة الجماعة فلا يصلها طائفة بعد طائفة
والجواب سخ كون صلاة الثانية نافلة بل هي عندنا فرض
كفاية **قال** فان قيل كيف يقع صلاة الطائفة الثانية فرضا

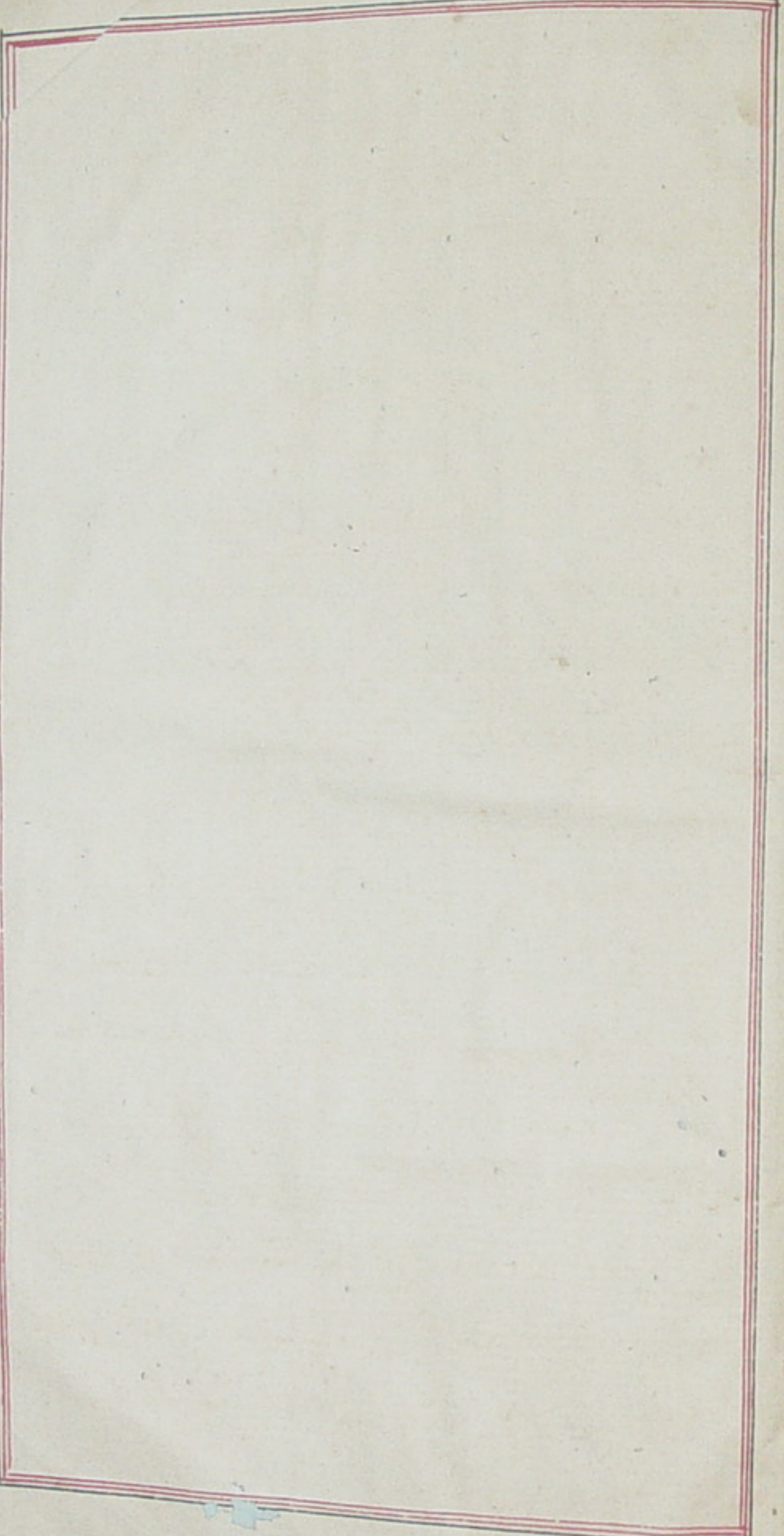
ولو تركوها لم ياتوا وليس هنذانان الفرض **فالجواب**
 انه قد يكون ابتداء الشيء ليس يفرض فاذا دخل فيه ما فرضا
 كما اذا دخل في حج التطوع وكافة الواجب على التخيير بحصول الكفارة
 ولان الطائفة الاولى لم كانت الفاعل الوفا وقعت صلاة جميعهم
 فرضا بالاتفاق ومعلوم ان الفرض كان يسقط ببعضهم ولا
 نقول ان الفرض يسقط بارية منهم على الابهام والباقي **منقولون**
قال فان قيل فقد وقع في كلام كثير من اصحاب ان فرض
 الكفاية اذا فعل من يحصل به الكفاية سقط الفرض عن الباقي
 واذا سقط الفرض عنهم كيف علم سقط صلوة الثانية فرضا
فالجواب ان عبارة المحققين يسقط كحرج عن الباقي اي لا يوجب
 عليهم في ترك هذا الفعل بلو فعلوه وقع فرضا كما لو فعلوه مع
 الاولين دفعة واحدة واما عبارة من يقول سقط الفرض
 عن الباقي فنناه سقط حرج الفرض هذا كلام شرح
 المهذب **وقال** ابن الصاغ في التامل اذا صلى على الجبارة
 مرة حاز ان يصلي عليها مرة اخرى ربه قال علي بن
 ابي طالب وابو موسى الاسدي وارجع عروة وعائشة رضي
 الله عنهما واليه ذهب الصحاح الامام الاوزاعي
 والامام احمد وقال النخعي ومالك وابو حنيفة
 لا يصلي على الجبارة مرتين الا ان يكون الولي غائبا
 يصلي غيره فيصلي بها الولي واحتجوا بان الصلاة

الاولى قد سقط بها الفرض فلم يصلي ثانيا لكان تطوعا فالصلاة
 على الميت لا يتطوع بها الا ترى ان من صلى لا يكسر ما
 قال وهذا منقوض بقوله في الولي زاد في التيمية لان
 كل حاله حاز للولي ان يصلي فيها على الميت جائز لغيره
 قياسا على ما قيل الصلاة **قال** في التيمية اذا صلى
 على الجبارة تقوم ثم جازت جماعة اخرى وازادت
 الصلاة ينوون صلاة الفرض لان فعل ما اسقط الفرض
 عنده وانما سقط كحرج عنه **قال** الشيخ ابو اسحاق
 الشيرازي في كتابه النكت في الخلاف مسألة يجوز لمن لم
 يصل على الميت مع الامام ان يصلي عليه وقال الامام ابو
 حنيفة رحمه الله لا يجوز دليلنا ما كتبت ما كتبت
 ليدانك وهو ان يرقطوا رسول الله صلى الله عليه واله
 وصحبه وسلم فدفعوها ثم اخبر بذلك فخرج بهم و
 صلى على قبرها فاقبل في عهدته صلى الله عليه واله
 وسلم لا يسقط الفرض لا بصلاته ولهذا قال لا
 يموتن نيكم ميت ما كنتم بين اطهركم الا
 اذنتموني به فان صلاتي عليه رحمة له قيل لو
 كان كذلك لاعلمه الناس وكانوا لا يصلون
 دنا وبنهم الى اعلام لركة دعائه ولذا قال
 صلى الله عليه وآله وسلم فان صلاتي عليكم رحمة

الم يقبل

ان الفرض لم يسقط لان سحار لان يصلي على الميت مع الناس جازله بعد صلاتهم كالولي
 فان قيل الولي له حق التقدم قيل له حق قبل سقوط الفرض واما بعده فلا ولهذا لا تجب اعادة
 قالوا لو جاز ذلك لصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من قدم بعد موته كما هو غيره قلنا هذا
 حجة لانه قد صلى عليه ثلاثة ايام واما لم يجز على قبره لانه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تتخذوا قبري سجدا
 قالوا سقط فرض الصلوة فلا يصح عليه من صلى عليه قلنا نكمن من صلى الظهر جماعة ثم ادرى جنة
 والاصل في غيرهم ثم ذلك سقط الفرض بفعله حقيقة وهما سقط حلما فجاز ان ياتي بالمرثية
 كالسافر في الرخص لان من رد السلام لا يرده مرة اخرى ومن لم يرد يجوز ان يرد هذا
 كلام الشيخ ابي اسحاق بحرفه وقد لمحض ما سقناه من الفتوى عدة مسالك **المسلك**
 الاول القياس على فعل الطائفة الاولى **المسلك** الثاني القياس على افراد الطائفة الاولى
 اذا كانت عددا كثيرا كما سقط الفرض فان فعل كل واحد واحد منهم
 بوصف بانه فرض بالاتفاق ولا يقال ان الفرض فعل لبعض منهم
 مبهم والباقي فعل لان ذلك تخم اذ ليس بعضهم باولي من بعض
المسلك الثالث القياس على حج التطوع فانه يكون ابتداء
 ليس بفرض فاذا دخل فيه صار فرضا ولا يتكسر هذا
 فله نظير فان من لم يتعين عليه وحرم عليه الاضراف
المسلك الرابع القياس على المكفر اذا اتى بجميع خصال الكفارة
 على الترتيب فانه يثاب في الكل ثواب الواجب مع ان
 الوجوب تسقط بالخصلة الاولى وانما كانت في
 صورة المكفر انه يثاب على الجميع ثواب الواجب
 لانه لو اقتصر على فرد منها لا ينتفي عنه
 ثواب الواحد فانضم غيره اليه لا ينقصه **المسلك**

انما اذا اشيع فيه وحضر الصلوة عليه



نَهْأَلَهْ أَلْمَهْأَلَهْ
أَلْمَهْأَلَهْ